خطاب الاستحقاقات المؤجلة

محمد السهلي•

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تأخذ الحكومة الاسرائيلية إعلان الرئيس محمود عباس بشأن الإتفاقيات الموقعة في إطار عملية أوسلو، على محمل الجد، كونه لم يحمّل هذه الاتفاقيات بشروطها وأسسها المعروفة أية مسؤولية عن الكوارث التي لحقت بالشعب الفلسطيني وقضيته، بل كانت المشكلة، كما عبَّر عنها في خطابه، عدم إلتزامها من قبل اسرائيل؛ وبالتالي، يبقى موقف الرئيس الفلسطيني مسقوفا بهذه الإتفاقات.

الاشارة التي التقطتها حكومة نتنياهو في الخطاب لم تتجاوز حدود الدعوة مجدداً إلى مفاوضات تنعقد «بلا شروط مسبقة» أي بشروطها هي، بما فيه مواصلة الإستيطان، وأولوية الترتيبات الأمنية التي تعني ضم الأرض الفلسطينية.

بالتجربة، وظفت الحكومات الاسرائيلية شكاوى المفاوض الفلسطيني بشأن عدم إلتزام الاتفاقيات عبر تحويل جزئيات إستحقاقاتها إلى رزم من بادرات الثقة كي تستجره إلى المفاوضات أو تبقيه فيها، من نمط الحديث عن توسيع صلاحيات السلطة في المنطقة (ب) والافراج عن المستحقات المالية للسلطة .. والافراج غير المكتمل عن الأسرى الفلسطينيين القدامى. لكن أي من هذه البادرات لم تقترب من تغيير الواقع الذي تريد اسرائيل تكريسه من خلال أوسلو، سياسيا وأمنيا واقتصاديا. وهذا موقف استراتيجي اسرائيلي غير قابل للتغيير، ما لم تتغيّر نسبة القوى على الأرض.

لذلك، يدرك المحللون السياسيون أن مطالبة اسرائيل التزام الاتفاقيات الموقعة لاتمثل عمليا أكثر من الشكوى أمام المجتمع الدولي، وأن المفاوض الفلسطيني سيبقى في الدائرة التي أغلقها على نفسه بتمسكه بهذه الاتفاقيات.

فلسطينياً، ما يمكن البناء عليه في خطاب الرئيس عباس كان الحديث عن قرارات المجلس الفلسطيني المركزي في دورته الأخيرة، ومحورها: وقف التنسيق الأمني + المقاطعة الإقتصادية.

ومن هذه الزاوية انطلقت الدعوات لعقد اجتماع فوري للاطار القيادي الفلسطيني المؤقت، التي بحكم تمثيلها الشامل على المستوى القيادي الأول تشكل إطاراً قادرا على الخروج بخطة وطنية تصوِّب الوضع الفلسطيني وتعيد الاعتبار للبرنامج الوطني التحرري.

إن ما يتطلبه تصويب العمل الوطني الفلسطيني الموحد هو الدفع بوجهة القطع مع اتفاقات أوسلو، وأنه إذا لم تتخذ خطوات فورية على الصعيد الوطني الداخلي في هذا الاتجاه، يكون المجال واسعاً للقول إننا أمام تكرار تجارب سابقة من التلويح باتخاذ قرارات دون القيام بذلك فعلاً.

إن إطلاق النار من على منبر الأمم المتحدة على الاتفاقيات لا ينبغي أن يرتبط بعدم التزام إسرائيل بها. فهي اتفاقيات سيئة ومجحفة وفتحت باب جهنم على الفلسطينيين، وهو ما ينبغي إغلاقه سواء احترمت إسرائيل هذه الاتفاقات أم لا. بما يعني تحويل اعلان الرئيس عباس بشأن ما لم تلتزم به إسرائيل من الاتفاقات الموقعة من خانة النوايا إلى سلة القرارات التي ينبغي وضعها على سكة التنفيذ في إطار خطة وطنية موحدة تبلورها الحالة الفلسطينية مجتمعة.

•عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورئيس تحرير مجلة "الحرية"

دون ذلك، لا يمكن فهم وظيفة خطاب الرئيس محمود عباس إلا من زاوية مخاطبة الأطراف الراعية للمفاوضات من أجل إستئنافها، ما يُنذر بالدوران في نفس الحلقة المفرغة، لكن هذه المرة بسقف الدولة ذات الحدود المؤقتة التي تستدعيها خطة «خارطة الطريق» التي أعاد التذكير بها خطاب الرئيس بعد أن طواها النسيان.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/